

## بيان عام منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 23/9141/2018

26 أكتوبر/تشرين الأول 2018

## المملكة العربية السعودية: مطالبات متكررة من النيابة العامة بإعدام نشطاء ورجال دين

تُكثّف السلطات السعودية من حملتها لقمع المعارضة، وهو ما يتجلى في مطالبة النيابة العامة مؤخراً بإعدام عدد من رجال الدين والمتظاهرين، الذين يُحاكمون أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، وهي المحكمة المختصة بمكافحة الإرهاب في السعودية. ومن المقرر أن يمثل ستة أشخاص أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" الأسبوع القادم لحضور جلسات محاكمتهم، ومن المحتمل أن يكونوا عُرضةً للحكم عليهم بالإعدام بسبب تهم تتعلق بممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع. ومن بين هؤلاء رجل الدين البارز الشيخ سلمان العودة والناشطة إسراء الغمغام. ومن شأن مطالبة النيابة العامة المتكررة، خلال الشهور الثلاثة الماضية، بتطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة لثمانية أشخاص على الأقل أن تثير القلق بخصوص مصير عشرات النشطاء الآخرين، الذين يُحتجزون بدون تهمة أو محاكمة، أو يُحاكمون حالياً أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة". ومن ثم، فإن منظمة العفو الدولية تطالب السلطات السعودية بالإفراج فوراً عن أولئك الذين احتُجزوا دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع، وكذلك بإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم والتخلي عن أية خطط لإصدار أحكام بالإعدام على من يُحاكمون حالياً. ويجب على السلطات أن توقف فوراً تنفيذ جميع الإعدامات، وأن تخفّف أحكام الإعدام القائمة باعتبار ذلك خطوةً أولى نحو إلغاء هذه العقوبة التي تُعد أقصى أنواع العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

## رجال دين يتهدّدهم خطر الحكم عليهم بالإعدام

من المتوقع أن يمثل الشيخ سلمان العودة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 2018 لحضور الجلسة الثالثة لمحاكمته، وقد يواجه حكم الإعدام بعد مطالبة النيابة العامة بإعدامه.

وقد أُحيل الشيخ سلمان العودة إلى المحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" في جلسة سرية، في أغسطس/آب 2018، ووُجِهُت إليه 37 تهمة، من بينها الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، والدعوة لإحداث إصلاحات حكومية ولتغيير الأنظمة في المنطقة العربية.

واحتُجز الشيخ سلمان العودة بمعزل عن العالم الخارجي ورهن الحبس الانفرادي خلال الشهور الخمسة الأولى من اعتقاله، ولم يُسمح له بالاتصال بعائلته أو بمحاميه، باستثناء مكالمة هاتفية قصيرة بعد شهر من القبض عليه. وفي يناير/كانون الثاني 2018، علمت أسرة الشيخ سلمان العودة أنه نُقل إلى المستشفى نظراً لتدهور صحته في الحجز. ولم يُسمح له بالاتصال بعائلته إلا بعد شهر. كما يُمنع أفراد عائلته المقربون من السفر إلى الخارج بشكل تعسفي.

وكان أفراد من رئاسة أمن الدولة قد ألقوا القبض على الشيخ سلمان العودة من منزله، يوم 7 سبتمبر/أيلول 2017، دون وجود مذكرة اعتقال، وذلك بعد ساعات قليلة من نشره تغريدة على موقع "تويتر" علق فيها على أنباء حول احتمال المصالحة بين السعودية وقطر، بالنظر إلى استمرار الأزمة الدبلوماسية بين البلدين. وكتب الشيخ سليمان العودة في تغريدته: "اللهم ألف بين قلوبهم لما فيه الخير لشعبهم". وذكرت عائلة الشيخ سلمان العودة أن السلطات كانت قد طلبت منه ومن شخصيات أخرى بارزة نشر تغريدات مؤيدة للحكومة السعودية خلال الأزمة مع قطر في العام الماضي، ولكنه رفض. وأفادت معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية بأن أفراداً يرتدون ملابس مدنية وأفراداً ملثمين، يُعتقد أنهم من أفراد رئاسة أمن الدولة، قاموا بتفتيش منزل الشيخ سلمان العودة بدون إذن قضائي، في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، حيث صادروا بعض الأجهزة الإلكترونية والكتب.

ويُذكر أن الشيخ سلمان العودة، البالغ من العمر 61 عاماً، هو رجل دين بارز دأب على الدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية في السعودية، وفي دول عربية أخرى منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين. كما كان من الداعين إلى إنشاء "مجلس الشورى"، الذي أنشئ لاحقاً في السعودية وتم توسيعه. وقد سبق أن قُبض عليه في عام 1994، بسبب استمراره في الدعوة إلى الإصلاح ونشر بيانات عن العيش المشترك والحقوق والحريات في إطار إسلامي، حيث ظل محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة لمدة خمس سنوات إلى أن أُفرج عنه في عام 1999. وخلال الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية في عام 2011، نشر الشيخ سلمان العودة كتاباً بعنوان "أسئلة الثورة"، دعا فيه الدول العربية إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الانتفاضات. وقبل القبض على الشيخ سلمان العودة العام الماضي، كان ممنوعاً من السفر إلى الخارج ومن الحديث والكتابة في وسائل الإعلام، حسبما ورد.

كما قُبض على رجلي الدين الدكتور علي العمري والشيخ عوض القرني في موجة الاعتقالات في سبتمبر/أيلول 2017، والتي استهدفت شخصيات دينية وكتاباً وصحفيين وأساتذة جامعيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، وهو يواجه حالياً عقوبة

الإعدام بعد مطالبة النيابة العامة بإعدامه. ويُعتبر الدكتور علي العمري شخصية إعلامية بارزة، وهو مؤسس قناة "فور شباب" التلفزيونية الفضائية، والتي تسعى إلى نشر القيم الدينية، بالإضافة إلى معالجة قضايا تاريخية واجتماعية وسياسية في المجتمع. أما الشيخ عوض القرني فهو رجل دين بارز وكاتب يتناول قضايا دينية واجتماعية.

وأفادت معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية بأن الدكتور علي العمري لم يُسمح له إلا بمكالمة هاتفية قصيرة مع أسرته بعد حوالي خمسة أشهر من القبض عليه، ولكنه ظل منذ ذلك الحين محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي، لما يزيد عن سبعة أشهر، دون السماح له بالاتصال بعائلته أو بممثل قانوني. وذكرت مصادر إعلامية تابعة للدولة أن محاكمة الدكتور علي العمري السرية بدأت يوم 5 سبتمبر/أيلول 2018، حيث وُجّهت له 30 تهمة، من بينها "الانضمام إلى تنظيم إرهابي داخل المملكة (تنظيم جماعة "الإخوان المسلمين") يعمل بسرية تامة... هدفه إثارة الفتنة وزعزعة الأمن... والخروج على ولاة الأمر" و"إنشاء مكاتب تابعة لتنظيم جماعة "الإخوان [المسلمين]" في دول عربية تُعنى بفئة الشباب واستقطابهم..."، و"إنشاء قناة فضائية في دولتين عربيتين لنشر فكر ومنهج تنظيم جماعة "الإخوان [المسلمين]"... ولم تُعرف بعد مواعيد الجلسات القادمة لمحاكمة الدكتور علي العمري والشيخ عوض القرني.

ويُذكر أن مطالبة النيابة العامة المتكررة بتطبيق عقوبة الإعدام في قضايا عدد من الأفراد، الذين اعتُقلوا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع، هو أمر غير مسبوق في السنوات الأخيرة، مما يثير القلق بشأن مصير عدة أشخاص آخرين، بينهم كُتّاب وصحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان، ما زالوا محتجزين بدون تهمة أو محاكمة منذ سبتمبر/أيلول 2017.

### متظاهرون من الشيعة يواجهون عقوبة الإعدام

أُحيلت الناشطة إسرائ الغمغام للمحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، ومن المتوقع أن تُعقد الجلسة القادمة لمحاكمتها يوم 28 أكتوبر/تشرين الأول 2018. وستكون أول امرأة سعودية تواجه عقوبة الإعدام لمجرد مشاركتها في احتجاجات للمطالبة بالحقوق والإصلاحات في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية في السعودية. وقد أُحيلت إسرائ الغمغام للمحاكمة أمام تلك المحكمة مع خمسة أشخاص آخرين، وهم: أحمد المطرود، وعلي عويشير، وموسى الهاشم، وخالد الغانم، ومُجتبي المزين. ووفقاً لما ورد في وثائق المحكمة، فقد طالبت النيابة العامة بإعدام خمسة من المتهمين، وهم: إسرائ الغمغام، وأحمد المطرود، وعلي عويشير، وموسى الهاشم، وخالد الغانم، بعدما وُجّهت لهم عدة تهمة، من بينها المشاركة في مظاهرات، وهي تهمة يُعاقب عليها بموجب الأمر الملكي رقم 44/أ، والذي يكمل قانون "نظام جرائم الإرهاب وتمويله" الصادر عام 2014، بالإضافة إلى السفر إلى إيران لتلقي تدريب نظري في كيفية تدبير أعمال الشغب والتحريض عليها. وُجّهت إلى بعض المتهمين أيضاً تهمة تقديم دعم معنوي لمثيري الشغب، عن طريق المشاركة في جنازات عدد

ممن قُتلوا خلال اشتباكات مع قوات الأمن في المنطقة الشرقية. كما وُجّهت إلى أحمد المطرود وعلي عويشير وموسى الهاشم وخالد الغانم تهمة مخالفة "نظام جرائم الإرهاب وتمويله" الصادر عام 2014، بتلقي أموال من أجل السفر إلى إيران وتركيا. وطالبت النيابة العامة بتطبيق أقصى عقوبة، بموجب الأمر الملكي رقم 44/أ، على المتهم السادس مجتبي المزين، وهي عقوبة السجن لمدة تصل إلى 20 سنة. وكان المتهمون الستة قد احتُجزوا على ذمة القضية لما يزيد عن ثلاث سنوات قبل بدء المحاكمة.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية حالات ما لا يقل عن 34 رجلاً من الشيعة أُدينوا وحُكم عليهم بالإعدام، بتهم تتعلق بالمظاهرات أو بأمن الدولة، وذلك إثر محاكمات فادحة الجور كثيراً ما استندت بالأساس إلى "اعترافات" انترعت تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، حسبما ورد. وفي العام الماضي، أُعدم يوسف المشيخص مع ثلاثة آخرين، بعدما أدانتهم "المحكمة الجزائية المتخصصة" بتهم تتعلق بمشاركتهم في مظاهرات في المنطقة الشرقية.

وكان آلاف من السعوديين من الأقلية الشيعية في البلاد قد خرجوا إلى الشوارع في عدة قرى وبلدات في المنطقة الشرقية، في فبراير/شباط 2011 وخلال السنوات التالية، احتجاجاً على استمرار تهمة اقتصادياً وسياسياً، وللمطالبة بإصلاحات دينية وسياسية واجتماعية. وكان من بين مطالبهم الإفراج عن المعتقلين المحتجزين لفترات طويلة بدون تهمة أو محاكمة، واحترام حقهم في حرية التعبير. ومنذ ذلك الحين، ردّت السلطات السعودية بإجراءات قمعية ضد المشتبه في مشاركتهم في المظاهرات أو تأييدهم لها، وضد من يُعبرون عن آراء تنتقد السلطات.

ولم تُبد السلطات السعودية أي تساهل في تطبيق عقوبة الإعدام، التي تُفرض على عدد كبير من الجرائم، بما في ذلك القتل العمد وتهريب المخدرات، كما يستمر استخدامها كسلاح سياسي بغرض معاقبة أبناء الطائفة الشيعية في السعودية لإقدامهم على التظاهر احتجاجاً على معاملتهم، وكذلك بغرض إجبارهم على التزام الصمت.

### بدء محاكمة نشطاء أمام المحكمة المختصة بمكافحة الإرهاب

تفيد معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية بأن رجل الأعمال البارز والكاتب الاقتصادي عصام الزامل قد أُحيل إلى المحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" خلال الشهر الجاري. وقد وُجّهت له عدة تهمة، من بينها السعي إلى زعزعة النسيج الوطني الاجتماعي في البلاد، والخروج على ولاة الأمر من خلال كتاباته على موقع "تويتتر"، وانتقاد السياسة الخارجية لولاة الأمر، والتعامل مع السلطات القطرية في أعقاب الأزمة الدبلوماسية بين السعودية وقطر، وعقد لقاءات مع دبلوماسيين أجانب، وتزويدهم بمعلومات وتحليلات عن سياسات المملكة دون إبلاغ السلطات السعودية.

وقد اعتُقل عصام الزامل في سبتمبر/أيلول 2017 مع ما يزيد عن 20 من رجال الدين والكُتّاب والمثقفين والنشطاء، وظل محتجزاً احتياطياً لأكثر من عام قبل بدء المحاكمة. ولا يُعرف موعد الجلسة القادمة لمحاكمة عصام الزامل. هذا، وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات السعودية أن تُسقط جميع التهم الموجهة إلى عصام الزامل، وأن تُطلق سراحه فوراً بدون قيد أو شرط.

ويُذكر أن عصام الزامل كاتب ومعلّق معني بالقضايا الاقتصادية وقضايا الإصلاح في السعودية. وكان قبل القبض عليه في عام 2017 قد انتقد طرح أسهم لشركة "أرامكو" النفطية للاكتتاب العام، وهو القرار الذي يُعد مكوّناً مهماً في "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، كما إنه مؤسس شركة رمال لتقنية المعلومات ("رمال فينتشرز").

### غموض بشأن مصير نشطاء وناشطات وأهالي نشطاء محتجزين بدون تهمة أو محاكمة منذ مايو/أيار 2018

لا يزال 12 على الأقل من النشطاء والناشطات محتجزين بدون تهمة وبدون تمثيل قانوني منذ احتجازهم في أعقاب أحدث موجة من الاعتقالات في مايو/أيار 2018. ومن بين هؤلاء المدافعات البارزات عن الحقوق الإنسانية للمرأة لجين الهذلول وإيمان النفجان وعزيزة اليوسف، اللاتي احتُجزن قبل شهر من رفع الحظر على قيادة المرأة للسيارات في السعودية. وتُعد الناشطات الثلاث من أبرز من تزعمن حملات للمطالبة بحقوق المرأة في السعودية، بما في ذلك حملة لإنهاء نظام ولاية الرجل على المرأة. وقد تعرضت الناشطات الثلاث، بالإضافة إلى ناشطين آخرين مُحتجزين معهن، وهما المحامي الدكتور إبراهيم المديميغ والناشط الشبابي محمد الربيعية، لاتهامات في وسائل إعلام تابعة للدولة، ومن بينها مخالفة الأمر الملكي رقم 44/أ، من خلال تشكيل "خلية" وتهديد أمن الدولة وذلك بسبب "اتصالاتهم مع كيانات أجنبية بهدف تقويض استقرار البلاد ونسيجها الاجتماعي". وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من احتمال توجيه تهم إلى هؤلاء الخمسة، وإحالتهم للمحاكمة أمام "المحكمة الجزائرية المتخصصة".

وطبقاً لمعلومات حصلت عليها منظمة العفو الدولية، فقد طُبّق الأمر الملكي رقم 44/أ، الصادر في فبراير/شباط 2014، للمرة الأولى في محاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان عصام كوشك وعيسى النخيفي، حيث حُكم على أولهما بالسجن أربع سنوات وعلى الثاني بالسجن ست سنوات إثر محاكمتها في وقت سابق من عام 2018، وذلك بسبب أنشطتهما وعملهما في مجال حقوق الإنسان.

وفي أغسطس/آب 2018، قُبض على اثنتين من المدافعات البارزات عن الحقوق الإنسانية للمرأة، وهما سمر بدوي ونسيمة السادة، ولا تزالان رهن الاحتجاز بدون توجيه تهم لهما. ومن بين الذين اعتُقلوا مؤخراً الناشطتان في مجال حقوق المرأة نوف عبد العزيز ومياء الزهراني، بالإضافة إلى نشطاء سبق أن تعرضوا للاضطهاد بسبب أنشطتهم في مجال

حقوق الإنسان، مثل **محمد البجادي**، وهو عضو مؤسس في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"؛ و**خالد العمير**، وهو مدافع عن حقوق الإنسان. كما أفادت الأنباء أن **هتون الفاسي**، وهي أستاذة جامعية وناشطة بارزة في مجال حقوق المرأة، قد اعتُقلت بعد بضعة أيام من رفع الحظر على قيادة المرأة للسيارات في يونيو/حزيران 2018، ولا تزال محتجزةً بدون توجيه تهمة لها.

كما استهدفت السلطات السعودية أهالي بعض النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان منذ بدء حملة الاعتقالات في مايو/أيار 2018. فقد اعتُقلت **أمل الحربي**، وهي أم لطفلين وزوجة فوزان الحربي، المدافع عن حقوق الإنسان والعضو المؤسس في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"، يوم 31 يوليو/تموز 2018، ولا تزال محتجزة بدون تهمة وبدون تمثيل قانوني. كما اعتُقل في مطلع أغسطس/آب 2018 **أحمد الزهراني**؛ و**عبد المجيد الزهراني**، وهما من أشقاء الناشط السعودي عمر عبد العزيز المقيم في كندا. ويُعتقد أن سبب القبض عليهما يتعلق بأنشطة شقيقهما عبر الإنترنت ومجاهرته بانتقاد السلطات السعودية. ويُذكر أن عمر عبد العزيز يقدم برنامجاً ساخراً، يُبث على موقع "يوتيوب"، ينتقد فيه السلطات السعودية.